واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية
- دراسة حالة ولاية البويرة (2013-2017) -

The reality and importance of small enterprises
Case study of Bouira (2013-2017)

صديقي أمينة [1*]

[1] جامعة البويرة، الجزائر ، a.minaseddiki@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/05 تاريخ القبول: 2020/06/07 تاريخ النشر: 2020/12/24

الملخص:

تهدف الدراسة إلى ابراز أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية البويرة، وعليه من خلال الورقة البحثية سنحاول التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية البويرة للفترة (2013-2017) وكذلك تبيان أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية من خلال مدى مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة كذلك مدى مساهمتها في تطوير القطاع السياحي بالولاية إضافة إلى دورها في تطوير الصناعات التقليدية والحرف، وخلصت الدراسة أنه على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد عددها من سنة لأخرى إلا أنها لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتوفير الأرضية المناسبة للاستثمار في أحسن الظروف لتحقيق التنمية المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، الاستثمار المحلي، لاية البويرة.

تصنيفات JEL: D60، O43، O12.

Abstract :

Aims this study to highlight the importance and reality of small and medium enterprises in achieving local development in the state of Bouira, and accordingly through this research paper we will try to identify the reality of small and medium enterprises at the level state of Bouira for the period (2013-2017) as well as show the importance of these institutions in achieving local development through The extent of its contribution in providing new job opportunities, as well as the extent of its contribution to the development of the tourism sector in the state in addition to its role in developing traditional industries and crafts. The study concluded that despite the importance of small and medium enterprises and their number increased from year to year, they did not yet touch The required has been taken, and accordingly the study recommends the necessity of paying more attention to this sector and providing the suitable ground for investment in the best conditions to achieve the required development..

Keywords: Small and Medium Enterprises, Development. Local Development, local investment, state of Bouira.

JEL Classification Codes : D60،O43،O12 .

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام العديد من الدول لما تلعبه من دور محوري في عملية التنمية، كما أنها تعد في الوقت الحالي الدعامة والركيزة الأساسية في خلق ثروة على المستوى الوطني والمحلي كما أنها كذلك أداة فعالة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على رأسها مشكل البطالة إلى جانب هذا فهي تمكن الفرد من تحقيق مستوى معيشي لائق.

وولاية البويرة هي إحدى الولايات الجزائرية التي تسعى إلى الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات بحكم موقعها الاستراتيجي وما تملكه من ثروات على اعتبار أنها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى إلى جانب النشاط السياحي÷ وهذا ما سنعرفه من بحثنا حول اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال استحداث مناصب شغل جديدة وتطوير القطاع السياحي وكذلك قطاع الصناعات والحرف التقليدية، وفي ظل هذا السياق نطرح التساول الرئيسي التالي:

ما هو واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية البويرة؟

وللتفصيل أكثر نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية؟

- فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية واحدة وهي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية في ولاية البويرة.

- هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تؤديه في تحقيق التنمية المحلية ولتحقيق هذا الهدف تم اسقاط الدراسة على ولاية البويرة.

– **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها هذه الأخيرة من دور كبير في خلق ثروة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، كما أنها تعمل على الاستغلال الجيد للموارد المحلية وتوجيهها وفق احتياجات المجتمع المحلي.

– **تقسيمات الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الاطار النظري للدراسة

الذي يتضمن النقاط التالية:

– التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– مفهوم التنمية المحلية

– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

يتضمن ما يلي:

– واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ولاية البويرة

المحور الأول: الاطار النظري للدراسة

الفرع الأول: التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"وفق ما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) أن تعريف المشرع الجزائري مأخوذ من تعريف الاتحاد الأوربي لسنة 1996". تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري الجديد مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية.[1]

واعتمدت فيه على معايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من حيث عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية الذي يمكن تلخيصه في الجدول الموالي على النحو الآتي:

الجدول رقم (1): يبين معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة متناهية الصغر	1 – 9	أقل من 40 مليون دج	لا تتجاوز 20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	10 – 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50– 250	400 مليون دج– 4 ملايير دج	200 مليون دج–1مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 17–02 مؤرخ في 10 فيفري 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2017/02، الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2017.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بالآتي:

– سهولة الانشاء والتأسيس؛

– الاعتماد على التمويل الخاص؛

– الاعتماد على الموارد المحلية؛

– الانتشار الجغرافي أي قدرتها على التواجد في مختلف المناطق حتى النائية منها على عكس المؤسسات الكبيرة؛

– القدرة على خلق فرص وظيفية نظرا لاعتمادها المكثف على اليد العاملة؛

– توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد من الباطن؛

– الابداع والابتكار الدائم في منتجاتها؛

– القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية وقدرتها كذلك على تلبية احتياجات المستهلكين؛

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية من المسائل الهامة التي تسعى الدول بلوغها حيث تعرف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".[2] كما عرفتها هيئة الأمم

المتحدة التنمية المحلية بأنها: "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة".[3] وعليه التنمية المحلية تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

– المشاركة بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة؛

– تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال المشاريع المحلية بمشاركة أفراد المجتمع المحلي؛

– توفير فرص عمل للمجتمع المحلي ما يخفض نسبة البطالة؛

– تحسين والرفع من مستوى المعيشة على أساس المشاركة لهذا المجتمع وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي؛

– أولت التنمية المحلية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة للبيئة ومتطلبات حمايتها، فالتنمية المحلية تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الايكولوجية والتجمعات المحلية بالإضافة إلى التفكير في مصلحة الأجيال القادمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح حديث يدعى التنمية المحلية المستدامة.[4]

الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية

يعّد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وأهم محركات التنمية المحلية، حيث ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة من الوسائل المهمة التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية للفرد ووسيلة للحد من البطالة كونها تعتمد بشكل مكثف على الأيدي العاملة، وللوقوف وتبيان الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية نقدم النقاط الآتية:

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستغلال الموارد المحلية المتواجدة في مختلف المناطق وتصنيع المنتجات الثانوية المختلفة لصالح المؤسسات الكبيرة كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد عملية الإنتاج وفي نهاية الأمر يعتبر كاقتصاد في صرف الأموال لشرائها.[5]

– تواجدها في مناطق مختلفة يسمح لها بتحقيق تنمية محلية متوازنة بحيث تقوم بتلبية احتياجات المستهلكين خاصة القانطين في المناطق الريفية والنائية الأمر الذي يحد من هجرتهم إلى المدن؛

– توفير مناصب شغل للسكان المحليين كونها تستوعب العمال ذوي خبرة ضعيفة وشباب دون المستوى التعليمي الأمر الذي يخفف من حدة البطالة؛

– كما يظهر دور هذه المؤسسات كذلك كونها إحدى الأدوات لتشجيع الاستثمار، فهي تسعى إلى تأطير كفاءات جديدة من المستثمرين الصغار الذين يفتقرون لروؤس أموال ضخمة خاصة الشباب، إذ تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها حيث تقوم بدور مهم في استقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميدها واخراجها من الدورة الاقتصادية في صورة اكتناز.[6]

– المساهمة في التمويل المحلي بحيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطو مصدرا مدرا لايرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جذب الاستثمارات؛[7]

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

نظرا لتعاظم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية زاد الاهتمام والتوجه نحو الاستثمار فيها، وهذا ما يتضح لنا من خلال التزايد لعدد هذه المؤسسات من سنة لأخرى سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال الإطار التطبيقي وذلك باسقاطه على ولاية البويرة ولتوضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية البويرة نقدم الجداول التاية:

الفرع الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية(2017)

الجدول رقم (02): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسة متناهية الصغر	13178	13690	15181	16473	17657
مؤسسة صغيرة	598	588	591	597	613
مؤسسة متوسطة	152	152	152	151	148

المصدر: مديرية الصناعة والحرف التقليدية لولاية البويرة

من خلال الجدول أعلاه يتضح عدد المؤسسات المتناهية الصغر في تزايد من عام لآخر، حيث بلغت عدد المؤسسات المتناهية الصغر عام (2013) (13178) مؤسسة لتصل خلال عام (2017) (17657) مؤسسة أي ازداد عددها ب(4479) مؤسسة، بينما المؤسسات الصغيرة عرفت انخفاضا طفيفا عام (2014) ب(588) مؤسسة بعدما كانت (589) مؤسسة لترجع في الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات (2015) (2016) (2017) ب(591) (597) (613) مؤسسة على التوالي، بينما نجد المؤسسات المتوسطة لم تعرف تطور خلال السنوات (2013) (2014) (2015) حيث بلغت عددها (152) مؤسسة لتنخفض عام (2016) ب(151) مؤسسة

لتنخفض مجددا عام (2017) ب(148) مؤسسة. وعموما نجد مؤسسات متناهية الصغر بولاية البويرة يشكل العدد الأكبر من المؤسسات.

الشكل رقم(01): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نهاية (2017)

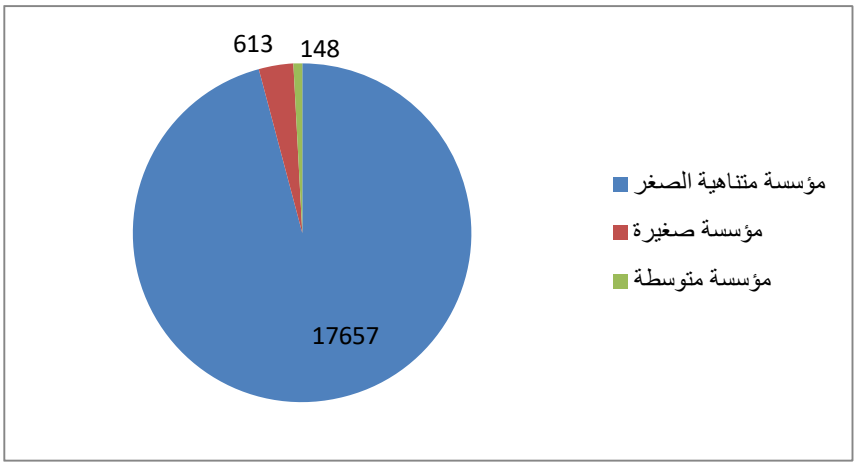

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عل الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المؤسسات المتناهية الصغر خلال عام (2017) هي التي تشكل أكبر عدد مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عددها (17657) مؤسسة، وقد يكون سبب هذا إلى سهولة إنشائها وتأسيسها.

كما عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية البويرة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (2013– 2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13928	14429	15924	17221	18418
التطور	–	501	1500	1297	1197

المصدر: مديرية الصناعة والحرف التقليدية لولاية البويرة

من الجدول أعلاه يتضح لنا ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر من عام لآخر حيث بلغت عام (2014) (501) مؤسسة، عام (2015) (1500) مؤسسة ، عام (2016) (1297) مؤسسة وعام (2017) (1197) مؤسسة.

ويبين هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى إلى الاهتمام الكبير لهذا القطاع من طرف الولاية وإدراك الأهمية والدور الذي تؤديه في تحقيق التنمية المحلية.

الشكل رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (2013- 2017)

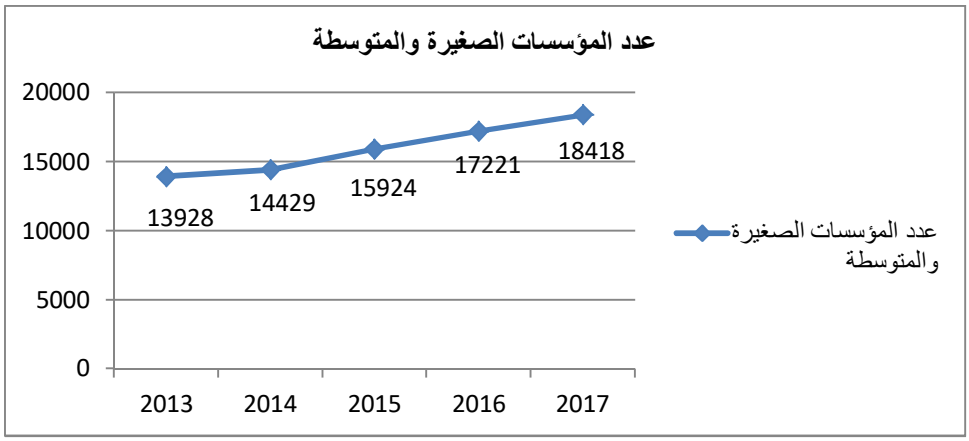

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عل الجدول السابق

من الشكل أعلاه يتضح لنا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور ملحوظ من عام (2013-2017) حيث انتقل من (13928) عام (2013) ليصل إلى (18418) مؤسسة عام (2017).

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط نهاية(2017)

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية البويرة على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط نهاية (2017)

القطاع	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
الصناعة	2840	15.42
الخدمات	9357	50.80
الفلاحة	2230	12.11
البناء والأشغال العمومية	3991	21.67
المجموع	18418	100

المصدر: مديرية الصناعة والحرف التقليدية لولاية البويرة

يوضح الجدول أعلاه توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط نهاية عام (2017) أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة ب(9357) مؤسسة من مجموع المؤسسات أي ما يعادل نسبة (50.80%) وقد

يرجع هذا إلى طبيعة الاستثمار في قطاع الخدمات لتميزه بسهولة الإنشاء وذو تكاليف منخفضة مقارنة بباقي القطاعات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب(3991) مؤسسة أي بنسبة (21.67%) ثم قطاع الصناعة ب(2840) مؤسسة بنسبة (15.42%) وأخيرا قطاع الفلاحة ب(2230) مؤسسة بنسبة (12.11%) على الرغم من أن ولاية البويرة تعتبر منطقة فلاحية نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة ضمن هذا القطاع قليلة إذ ما قرناها بالإمكانيات الفلاحية التي تتوفرها الولاية.

وللتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط نهاية (2017)

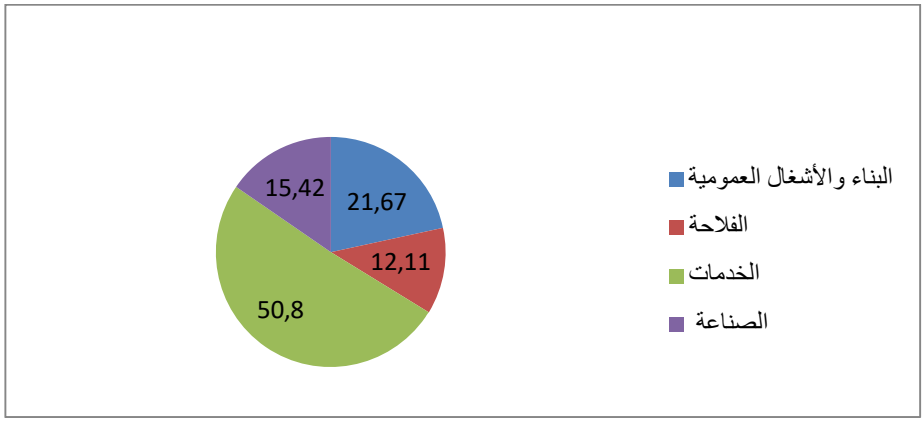

المصدر: إعداد الطالبة بناءا عل الجدول السابق

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية في ولاية البويرة

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل جديدة كونها تعتمد بشكل مكثف علة اليد العاملة، فتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013– 2017) سمح بخلق مناصب شغل جديدة بولاية البويرة وهذا ما سنوضحه من خلال الآتي:

الجدول رقم (05): مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط نهاية (2017)

القطاع	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	9887	18.65
الخدمات	16665	31.43
الفلاحة	3271	6.17
البناء والأشغال العمومية	23192	43.75
المجموع	53015	100

المصدر: مديرية الصناعة والحرف التقليدية لولاية البويرة

يتضح من الجدول أعلاه مناصب الشغل التي استحدثها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو أكبر قطاع مستحدث لمناصب الشغل بنسبة (43.75%) يليه قطاع الخدمات بنسبة (31.43%) بعدها قطاع الصناعة بنسبة (18.65%) ثم قطاع الفلاحة بنسبة بلغت (6.17%) على الرغم من أن الميل الطبيعي لولاية البويرة فلاحي نجد مساهمتها في خاق فرص وظيفية قليلة.

ونوضح نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل جديدة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط نهاية (2017)

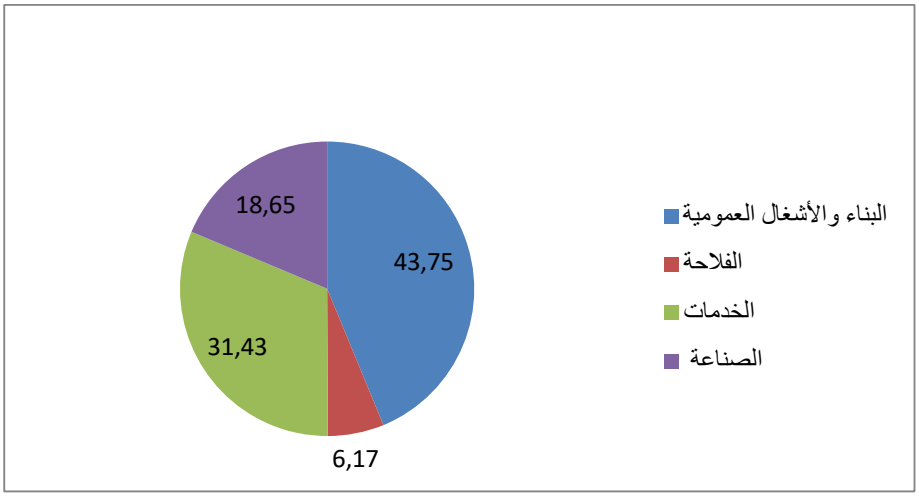

المصدر: إعداد الطالبة بناءا عل الجدول السابق

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي

تعد ولاية البويرة الى جانب طابعها الفلاحي منطقة سياحية نظرا لما تتميز به من مواقع ومؤهلات سياحية تستجيب لرغبة زوارها، وتشهد الولاية تزايد معتبر لتوافد السياح حيث بلغ عام (2016) ب(63734) سائح ليصل عام (2017) ب(71659) سائح (احصائيات مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية البويرة).

وللوقوف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي نقدم الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط القطاع السياحي بولاية البويرة نهاية (2017)

فرع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%	عدد مناصب الشغل المستحدثة	%
فنادق ومطاعم	994	5.39	1934	3.64
المجموع الكلي لفروع النشاط	18418	100	53015	100

المصدر: مديرية الصناعة والحرف التقليدية لولاية البويرة

يتضح من الجدول أعلاه قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع السياحي هذا إذا ما قرنت بالعدد الاجمالي لهذه المؤسسات البالغ عددها (18418) مؤسسة حيث نجد نسبة المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي قدرت ب(5.39%) وهو ما يفسر ضعف مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تنمية وتطوير القطاع السياحي وهذا ربما يرجع إلى عدم الترويج للولاية وعدم توفر على المتطلبات الأساسية التي يحتاجها السائح إضافة إلى قلة الاهتمام بالمناطق السياحية وبالتالي عدم استغلالها لتحقيق التنمية المحلية بالولاية.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصناعات التقليدية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التعريف بالمنتجات التقليدية بولاية البويرة نظرا لخصوصية المنطقة خاصة بما يتعلق بالحلي القبائلي والأواني الفخاري، يتوزع الحرفيين المسجلين حسب ميادين الأنشطة الممارسة ومناصب الشغل المستحدثة الى غاية 2017/12/31 وفق الجدول التالي:

جدول رقم (07): عدد الحرفيين ومناصب الشغل المستحدثة الى غاية 2017/12/31

ميادين الأنشطة	عدد الحرفيين	مناصب الشغل المستحدثة
الصناعة التقليدية الفنية	1863	5154
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	1005	1743
الصناعة التقليدية للخدمات	4291	5299
المجموع	7159	12196

المصدر: مديرية السياحة بولاية البويرة

يتضح من الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في تطوير نشاط الصناعات والحرف التقليدية بولاية البويرة، حيث بلغ عدد الحرفيين نهاية (2017) (7159) حرفي بمنصب شغل مستحدث بلغ (12196) منصب شغل.

جدول رقم (08): توزيع الحرفيين حسب ميدان النشاط خلال سنة (2016 و2017)

ميادين الأنشطة	2016		2017	
	عدد المسجلين	عدد المشطوبين	عدد المسجلين	عدد المشطوبين
الصناعة التقليدية الفنية	203	112	191	74
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	151	39	115	47
الصناعة التقليدية للخدمات	346	252	306	168
المجموع	700	403	612	289

المصدر: مديرية السياحة بولاية البويرة

يتضح من الجدول أعلاه توزيع الحرفيين حسب ميدان النشاط خلال سنتي (2016) و(2017)، حيث بلغ عدد المسجلين عام (2016) (700) حرفي ليعرف انخفاضا خلال عام (2017) ليصل إلى (612) حرفي الذي قد يرجع سببه إلى قلة النشاط في هذا الميدان (ميدان الصناعات والحرف التقليدية) ونقص وعي شباب المنطقة بأهمية هذه الصناعات، أما فيما يخص عدد المشطوبين فيلاحظ نقص ملحوظ الذي بلغ عدد المشطوبين عام (2016) (403) حرفي وعام (2017) (289) حرفي بفارق (114) حرفي خلال عام واحد قد يكون سببه في تحسن وضعية الحرفيين والتسهيلات التي تمنح لهم خلال التسجيل والمرافقة الدائمة لهم.

خاتمة:

مما لا شك فيه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في تحقيق التنمية المحلية سواء من خلال الفرص الوظيفية أو من خلال تحسين الوضع المعيشي للأفراد، وهذا ما تسعى إليه الدولة الجزائرية بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والعمل على تطويره وتنميته، وبالرجوع إلى ولاية البويرة ومن خلال ما تم ذكره سالفا نستخلص النتائج التالية:

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية خاصة إذا ما وفرت لها الأرضية المناسبة للاستثمار في أحسن الظروف

– حقيقة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة لا زال ضعيفا الا أنه في السنوات الأخيرة يعرف تزايد معتبر لعدد هذه المؤسسات إذ عرف خلال سنة واحدة (أي 2016 و2017) تزايد عدد المؤسسات ب (1197) مؤسسة.

– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في استحداث مناصب شغل جديدة بحيث نجد قطاع البناء والأشغال العمومية هو أكبر قطاع مستحدث لمناصب شغل بحيث قدرت النسبة (43.75%).

– هيمنة قطاع الخدمات على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة قدرن (50.80%) في حين نجد المؤسسات الانتاجية جد محدودة.

– ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي حيث قدرت عدد المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي (994) مؤسسة من إجمالي عدد المؤسسات البالغ عددها (18418) أي بنسبة (5.39%).

– ضعف قطاع الصناعات التقليدية والحرف حيث سجل تراجع عدد الحرفيين الذي بلغ عدد عام (2017) (612) حرفي بعدما كان عام (2016) (700) حرفي.

ومجمل القول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية وبإسقاطها على ولاية البويرة نجد أنه على الرغم من أن عدد المؤسسات في تزايد مستمر من سنة الى أخرى إلا انها لازالت لم ترق بعد الى المستوى المطلوب لهذا على الجهات المحلية المعنية الاهتمام اكثر بهذا القطاع وتوفير الارضية المناسبة للاستثمار في احسن الظروف لتتمكن من تحقيق التنمية المطلوبة.

كذلك التركيز على الصناعات والحرف التقليدية وتقديم الدعم لأصحاب الحرف وتكثيف صالونات لعرض مختلف المنتجات التقليدية للحفاظ عليها من الاندثار مع توفير كافة الامكانيات للحفاظ على الحرفيين من الانسحاب وجذب شباب جدد إلى هذا المجال.

تشجيع الشباب على التوجه للاستثمار في القطاعات الانتاجية وتجسيد أفكارهم عن طريق فتح مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومرافقتهم طيلة فترة تجسيد المشروع ودعمهم وبالتالي تحقيق التنمية المحلية المطلوبة.

قائمة المراجع:

[1] الجريدة الرسمية، 2017، القانون رقم 02–17 المؤرخ في 10 فيفري 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 فيفري2017 ، المادة 5.

[2] غياط الشريف ومكاحلية محي الدين، 2015، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية (ولاية تبسة نموذجا)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ص 212.

[3] علوني عمار، 2010، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، ص 186.

[4] غياط الشريف ومكاحلية محي الدين، "مرجع سابق"، ص213.

[5] شبوطي حكيم، 2008، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، ص 216.

[6] غياط الشريف ومكاحلية محي الدين، " مرجع سابق"، ص 210.

[7] عناني ساسية، 2014، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية **المحلية** – دراسة حالة– ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ص96.

8– مديرية الصناعة والحرف التقليدية لولاية البويرة

9– مديرية السياحة لولاية البويرة.